



عقد اتفاق على توريد زيوت سيارات  
لصالح وزارات ومؤسسات دولة فلسطين  
عطاء رقم (2021/79)

إنه في يوم الاربعاء الموافق 2022/3/2 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوزام بوزارة المالية في دولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة.

طرف ثان: شركة سلك رود لقطع غيار السيارات مشغل مرخص رقم/563466598 عنوانه الرئيسي/رفح- حي الجنيبة يمثلها السيد/ جلال سالم منصور البرديني(بصفته مفوض) هوية رقم/ 92341327 هاتف-جوال رقم/0597410105 - 2136944

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم 2021/79 بشأن توريد زيوت سيارات لصالح وزارات ومؤسسات دولة فلسطين ، وحيث أن الطرف الثاني شركة مرخصة رسمياً ومختصة بهذا المجال ومؤهلة فنياً وقامت بالاشتراك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وفق الأسعار والأصناف والجداول المحددة في قرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2021/12/2 الخاص بالعطاء رقم 2021/79 كون عرضه الأرخص المطابق، على أن يكون السعر شاملاً أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم. لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1- تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والعينات والجداول والأسعار

المقدمة من الطرف الثاني وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2021/12/2

بشأن العطاء رقم 2021/79 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.

2- يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.





3- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف المطلوبة التي رست عليه لوزارات دولة فلسطين أو أي جهة أخرى تحددها الجهة المستفيدة على أن تكون جديدة (100%) ووفقاً للمعايير والأسس المحددة وطبقاً للمواصفات الفنية المحددة في كراسة العطاء وذلك خلال مدة أقصاها اسبوع من تاريخ استلامه امر التوريد الخطي ، ومع ذلك يحق للطرف الاول زيادة الكمية أو تخفيضها بنسبة 25% ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.

4- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكمية التي تطلب منه ولا يحق له الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجة ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

5- يحق للطرف الأول إنهاء التعاقد أو إعادة النظر في الأسعار في حالة انخفاض الأسعار أكثر من 15% وذلك وفقاً لتقدير لجنة العطاءات المركزية في وزارة المالية.

6- يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن الأصناف التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار والوحدات الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه ووفقاً للكميات التي تطلب منه على أن يتم الدفع خلال ستين يوماً من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة و يكون السعر شاملاً أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم.

7- في حال عدم توفر أي صنف من الأصناف المتفق عليها بسبب الحصار يحق للطرف الأول استبدال الصنف بآخر بديل مع مراعاة فروق الأسعار وبعد التأكد من عدم وجود الصنف في السوق.

8- يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بمبلغ وقدره (\$2000) فقط الفي دولار لا غير وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة، على أن تبقى سارية المفعول طوال مدة تنفيذ هذا العقد.

9- مدة هذا العقد تبدأ من تاريخ 2021/12/2 حتى تاريخ 2022/12/1، ومع ذلك يحق للطرف الأول

فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد وفي هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الأصناف الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها

المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك دون

الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.





- 10- يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخصم يوميا 1% من قيمة الكمية التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعه من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.
- 11- لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليه وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.
- 12- لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهم حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم الفصل فيه وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق دولة فلسطين وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف ثاني

شركة سلك رود لقطع غيار السيارات  
يمثلها السيد/ جلال سالم منصور البرديني

طرف أول

الإدارة العامة للوزام بوزارة المالية  
يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة



نسخة الزبون

بنك البريد فرع : رفح

تاريخ الطباعة: 16/12/2021

معاملات نقدية - إيداع نقدي

وقت الطباعة: 08:21:13

تاريخ المعاملة: 16/12/2021

رقم المستند:	3206477
رقم الحساب:	2010102001-03-040034-01
الاسم:	وزارة المالية تأمين كفالات
البيان:	إيداع نقدي - شركة سلك رود
التفصيل:	شركة سلك رود
المبلغ:	1,000.00
قدره:	الف دولار

توقيع الزبون

توقيع الموظف



إيداع شقليه

نسخة للبنك

بنك البريد فرع: رفح

تاريخ الطباعة: 12/09/2021

معاملات نقدية - إيداع نقدي

وقت الطباعة: 11:01:57

تاريخ المعاملة: 12/09/2021

رقم المستند:	3134613
رقم الحساب:	2010102001-03-040034-01
الاسم:	وزارة المالية تأمين كفالات
البيان:	إيداع نقدي - شركة سلك رود للتجارة العامة
التفصيل:	شركة سلك رود للتجارة العامة
المبلغ:	1,000.00
قدره:	الف دولار

شركة سلك رود  
SILK ROAD CO.  
For General Trading العامة للتجارة  
مستقل مرخص 563466598  
توقيع الزبون

جداير بربيع

توقيع الموظف:  
محمد بن يوسف  
CASH (507)  
12-09-2021  
RAFAH  
POST OFFICE

نسخة الزبون